محاضرة حول:

الرابط الاجتماعي

عند إميل دوركايم

تمهيد:

مثل" تونيز "و"دوركايم "مقاربتين مختلفتين حول الرابط الاجتماعي وهاتين المقاربتين المختلفتين لا يمكن فهمهما على الوجه الصحيح إلا بوضعهما في سياقاتهما التاريخية الخاصة، أي الألمانية مثل الفرنسية في نهاية القرن التاسع عشر (ق .) 19 ويبدو الطرح الذي تقدم به" دوركايم " الفرنسي حول الرابط الاجتماعي، أو بالأحرى حول التقسيم العمل الاجتماعي كما لو كان محاولة للرد على طروحات "تونيز "الألماني.

- **أسس الرابط الاجتماعي عند دوركايم:**

يتكون كتاب دوركايم عن تقسيم العمل الاجتماعي من ثلاث 03 أجزاء والتي نذكرها كمايلي:

-الكتاب الأول:

الجزء الأول :ويعرف فيه وظيفة تقسيم العمل حيت تتم عملية المقابلة بين التضامن الآلي والتضامن العضوي أو هو يتضمن أهم المفاهيم التي تم تجنيدها في البرهان والتفكير.

-الكتاب الثاني :

ففي هذا الجزء يدرس فيه أسباب وشروط تقسيم العمل الاجتماعي.

-الكتاب الثالث :

الجزء الثالث ويتساءل فيه حول الأشكال غير العادية لتقسيم العمل الاجتماعي.

- **التكامل فيما بين الناس:**

سعى دوركايم حتى يتسنى له القيام بالمقابلة أو المقارنة بين التضامن الآلي، والتضامن العضوي قبل كل شيء إلى إنجاز مفاهيم أخرى ذات العلاقة، ومنها في المقام الأول مفهوم" الضمير الجمعي" الذي عرفه على أنه " مجموع المعتقدات والعواطف المشتركة لدى أغلب أعضاء ذات المجتمع"، والذي يتميز بأن له خصائصه وشروط وجوده وطريقة تطوره.

وهو التعريف الذي يسمح بالتمييز بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة .ففي المجتمعات التقليدية نجد بأن الضمير الجمعي يغطي الجزء الأكبر من وجود الأفراد بما أن التعبير عن العواطف يتم بشكل جماعي، وطالما الطقوس التي تميز الحياة الاجتماعية محددة بدقة متناهية .ثم أن معاني الأفعال والمعتقدات تفرض نفسها على الجميع، وحيث أن الفرد وعلى نحو ما يكون قد امتصته الجماعة .أما في المجتمعات الحديثة فيضعف الضمير الجمعي، ويتسع هامش التفسير الفردي للممنوعات الاجتماعية، ويتقلص دور الرقابة الاجتماعية حيث تبدو وحدة المجتمع أكثر هشاشة وضعفاً.

هذا ويذهب" دوركايم "في حديثه عن الضمير الجمعي وتقسيم العمل إلى القول بأن ": تطور تقسيم العمل الاجتماعي يكون أكثر تعقيداً وبطء كلما كان الضمير الجمعي أكثر حيوية ودقة، والعكس، إذ سيكون

التقسيم الاجتماعي للعمل أكثر سرعة، أو أشد كلما تمكن الفرد من أن يكون وبسهوله في انسجام وتناغم مع وسطه الشخصي.

وفي عبارة أخرى فإن ضعف الضمير الجمعي لا يمثل فقط بعيدا من أبعاد التضامن العضوي ولكنه شرطاً من شروط تقسيم العمل الاجتماعي، وهذا الأخير لن يكون ممكنا إلا إذا تمكن الفرد من تدبر شؤونه في استقلالية عن جماعته، لكن ومع ذلك يمكن أن يفقد الأف ا رد الذين يشكلون المجتمع، القدرة على التقاط معنى تكاملهم، ومن ثمة والانطواء على الذات، ولذلك يشدد" دوركايم "على أهمية الأخلاق اللائكية باعتبارها تمثل هيئة لتوحيد الأفراد.

والجدير بالذكر أن دوركايم لم يكتف بشرح التضامن الآلي، والتضامن العضوي في المجتمع، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما على العلاقة القوية بين التضامن والقانون، أي كلما كانت العلاقات بين أعضاء المجتمع متماسكة كلما كان للتضامن حظوظا أقوى في أن يكون قوياً .ويشير بالمناسبة "دوركايم "إلى أن " عدد هذه العلاقات يتناسب بالضرورة مع عدد القواعد القانونية التي تعمل على تحديدها"، وهي المعاينة التي دفعته إلى التمييز بين نوعين من الق واعد القانونية، بحسب العقوبات التي ترتبط بها حيث نجد:

أ .القانون الردعي :الذي يعاقب على الأخطاء والجرائم.

ب .القانون المق يد :الذي لا يتضمن بالضرورة تعذيبا يلحق بالشخص المعني بالعقاب لأنه يهتم بإعادة الأمور إلى نصابها وتنظيم التعاون بين الأف ا رد داخل المجتمع.

بحيث :يمس القانون الردعي :الفرد في شرفه، وثروته، وحريته ويؤدي بالتالي إلى حرمانه من كل أو من جزء من ممتلكاته أو من مباهج الحياة، والأمر هنا يتعلق إذن بقانون العقوبات .وأما القانون

المقيد :فيهدف إلى إعادة العلاقات السابقة على الفعل المعاقب عليه .وبتعبير أخر يهدف ضمان إلى السير العادي للأمور الحياتية، فهو يحارب الانحراف، وهنا مثلا يمكن أن يتعلق الأمر بالقانون المدني مثلما بالقانون التجاري، أو القانون الإداري، بل وحتى بالقانون الدستوري . وهنا ولابد من الإشارة إلى أن القانون الردعي وان كنا نجده في كافة المجتمعات، إلا أنه يرتبط أكثر بالمجتمعات التي يسودها التضامن الآلي . ذلك أن ازدياد العقوبات يكشف عن قوة الضمير الجمعي وال ا زميه فرض احترام المحرم أو الممنوع اجتماعيا، بينما يتناسب القانون المق يد مع مجتمعات التضامن العضوي إذ يعكس الحاجة إلى التنظيم القادر على ضمان تواجد منسجم بين أعضاء مختلفين عن بعضهم البعض داخل المجتمع الواحد، ومنه فالقانون المقي د في جوهره قانون تعاوني وهي الصفة التي استخدمها" دوركايم "في تعريفه له.

وهكذا فإن تقسيم العمل الذي نلاحظه في المجتمعات الحديثة بالنسبة ل" دوركايم "ليس عائقاً أمام التضامن، بل على العكس فهو يشكل أساسا لهذا التضامن .أما المهم في المسألة بالنسبة للآثار التي يتركها على المجتمع فليس زيادة الإنتاج، وتقسيم الوظائف، ولكن جعل هذه الوظائف متضامنة فيما بينها، والأفراد في مثل هاته الحالة ليسوا مستقلين عن بعضهم البعض بل وهم مجبرون على التشاور والتعاون، ذلك أن تقسيم العمل الاجتماعي وبعيداً عن تقسيم الناس يعمل على تدعيم التكامل بإجبارهم على التعاون فيما بينهم .وكل واحد من الأفراد داخل المجتمع يكسب من خلال عمله الشعور بكونه ذا أهمية، ووجوده ضروري لحياة المجموع .فداخل علاقة العمل مثلا يكون بإمكان الأجير تحقيق إشباعات، تكون مرتبطة في جانب كبير منها، بحصوله على اعتراف الأجزاء الآخرين له بإسهامه في النشاط الإنتاجي.

هذا ولم يكتف" دوركايم "بشرح عملية الانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، بل باشر عملية تحليل مكتملة، وهي اليوم أساسية في فهم، ودراسة الروابط الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال الجزء الذي اهتم فيه في دراسته لتقسيم العمل الاجتماعي بتقييم حصة التضامن العضوي في تحقيق التماسك العام داخل المجتمع .إذ وبعد أن برهن " دوركايم " على تعددية الروابط الاجتماعية وتنوعها في المجتمعات

الحديثة وفق قانون التكامل والتعاون بين الأفراد، تســـاءل حول مدى قوتها أو كثافتها.